

المصدر : اليمامة - ملحق خاص

التاريخ : 18-02-2006 العدد : 0

الصفحات : 48 المسلسل : 16

ملتقيات الحوار الوطني منابر راقية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل الإصلاح والانفتاح مبادرات واعية لقيادة وثقة



رجل الحوار والشورى يحرص على لقاء العلماء بشكل دائم

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو رجل الحوار والشورى والتناصح والإصلاح، قلبه مفتوح ومجلسه مفتوح دعا الناس في يوم بيعته إلى مناصحته لأن الحمل ثقيل والأمانة عظيمة..

والملك عبدالله هو صاحب مبادرة جعل الحوار الوطني مشروع فكري فسيح المساحة تسع رحابه كل أبناء الوطن ويجمع النخب الفكرية والثقافية والعلمية في حوارات حول قضايا الحاضر والمستقبل في جو من المحبة والود والتسامح والرغبة في تحقيق المصلحة العامة.. وسرعان ما تطورت الفكرة لتصبح ملتقيات الحوار الوطني منابر لتشخيص المشكلات وتعريف التحديات ومناقشة الحلول والمعالجات في نمط من الحوار الراقى والمسؤول الذي يتسامى على التحديات والتكتلات أياً كان سمتها ومواصفاتها.

للتعامل مع الثقافات العالمية). وقد شارك فيها ٧٠٠ شخص من مثقفي ومثقفات وعلماء المملكة في مختلف التخصصات العلمية والأدبية وغيرها من المفكرين. وقد خلصت تلك الحوارات

للحوار الوطني شهدها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في جميع مناطق المملكة، بدءاً من ١٥/٣/١٤٢٦هـ وحتى ١٤/١٠/١٤٢٦هـ تحت عنوان (نحن والآخر، رؤية وطنية

لقد كان منتدى مدينة أبها للحوار الوطني الذي اختتم ظهر الخميس ١٣/١١/١٤٢٦هـ الموافق ٢٥/١٢/٢٠٠٥م آخر تلك المنتديات الحوارية حتى الآن، وجاء في أعقاب ثلاثة اجتماعات



خادم الحرمين يؤكد بشكل دائم على تجديد الخطاب الديني وفقاً لمتغيرات العصر

ومعنى قبول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لهذه التوصيات والأخذ بها أنه يريد أن يسد أي ثغرة لتهمة الفساد أو التفريط في المال العام أو التقصير في خدمة المواطن والاهتمام باحتياجاته.. من قبل الأجهزة التنفيذية في الدولة فمن منطلق الثقة بالنفس، وبطهارة القيادة وعقلانية القرارات، دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمثل هذه الصراحة في المخاطبة التي تلتزم الموضوعية وأداب النقاش عندما يتعلق الأمر بشؤون الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم.

ومن التوصيات المهمة التي تعزز أجواء الحرية، وتعبّر عن حق الآخر في التعبير عن آرائه.. التوصية الخاصة بتسريع الإصلاح السياسي لتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار ذلك - كخطوة أولى - من خلال تفعيل دور مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وتشجيع قيام الهيئات الفنية والجمعيات المدنية التطوعية، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، وهذه التوصية لا ترجع دوافع صياغتها إلى أية عوامل أو ضغوط خارجية وإنما ترجع إلى قناعات وطنية، منبثقة من صلب الدعوة الإسلامية لحرية الرأي، وحق المسلم في أن يخاطب أميره وحاكمه بشجاعة تؤكد على أن الأمير والحاكم يؤمنان بهذا الحق للمواطن مثلما هو حق لهما..

اقتداء بدعوة الملك

المؤسس

لقد دعا الملك عبدالعزيز - رحمه الله - في الماضي العلماء والأعيان وأهل الحل والعقد لمثل هذه الحرية في التعبير عن الرأي بصراحة وموضوعية وثقة في النفس وفي الحاكم، قال الملك عبدالعزيز في

كل شأن من شؤون الدولة والمجتمع يحتاج إلى إصلاح، وتطوير كل مرفق من مرفق العمل الوطني في مجال الخدمات العامة، أو مجال الإنتاج يحتاج إلى تطوير.

نادى المشاركون في الحوارات الوطنية بأصوات عالية شجعهم عليها إنصات الملك المفدى واهتمامه الشخصي بكل ما دار في تلك الحوارات وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات أو قرارات.. نادوا بالحاجة إلى ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وأولويات الإنفاق للصرف على الاحتياجات الأساسية للمواطن، وفق برامج تنموية متوازنة وشاملة. ونادوا بخفض الدين العام وفق آلية صارمة تحقق مبدأ الشفافية والمحاسبة.

الوطنية بعد تناولها لكل قضايا المجتمع وهموم المواطنين وطموحات الدولة إلى توصيات تعالج تلك القضايا وتذهب تلك الهموم من حياة الذين يعانون ضغوطها وآثارها في حياتهم.

وقد التزم الجميع التزام توافق وقناعة على أن تعاليم الدين الحنيف وشريعته السمحة بفرعها: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هي المرجع والمنبع الذي يستلهمون منه كل حل موضوعي قابل للتطبيق في حياتنا.. فجاءت توصياتهم بعد كل لقاء واقعية مكتملة لبعضها البعض... فكانت تؤشر كلها إلى هدف استراتيجي أساسي هو الذي حدا بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للدعوة لهذه الحوارات الوطنية الفكرية الشورية وهو - الهدف - إصلاح

أعداد المشاركين
في منتديات
الحوارات كشفت
نراء الوطن
بالعلماء والمفكرين

خادم الحرمين
الشريفين الملك
عبدالله اقتدى
بتجربة والده في
حض العلماء على
الصراحة في القول



الملك عبدالله يحرض على سماع الجميع

التي تجسدت في عمليات إرهابية دخيلة على مجتمعنا السعودي الأمن المسالم.. مؤكداً قدرة الدولة بقيادة رجال أمنها وعمامة مواطنيها على اجتثاث ظاهرة الإرهاب الذي تمارسه فئة ضلت طريق الهدى والفهم الصحيح للدين الحنيف وانسأقت إما وراء أهوائها وأغراضها الذاتية، أو وراء محرضين هم أشد ممن جندوهم لتنفيذ تلك الأفكار الشيطانية الإرهابية باسم الدين والإصلاح والعدل والمساواة، فيما هم بعيدون كل البعد عن هذه الشعارات المفضوحة.

ترسيخ مفاهيم الحوار والتسامح:

ولهذا أكد خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - على أهمية، بل وضرورة ترسيخ «مفاهيم الحوار» في المجتمع السعودي، وتربية الأجيال في المدارس والجامعات على ذلك وفتح أبواب حرية التعبير المسؤولة التي تراعى آداب الخطاب وتتوخى المصلحة العامة للمواطن والمواطن. ومن هنا بدأت عملية تطوير مناهج التعليم في مختلف

الفكرية، والاجتماعية والسياسية.. دعا إلى دراسة هذه الظاهرة، أسبابها وعلاجها في ضوء استراتيجية شاملة.. وهذه واحدة من التوصيات التي خرج بها المؤتمران الأول والثاني للحوار الوطني.

وقفه حازمة ضد الإرهاب:

كما أوصى المشاركون في مؤتمرات الحوار الوطني بأهمية تجديد الخطاب الديني بما يتناسب مع المتغيرات المعاصرة، ومع الفهم الواعي لأحوال العالم الخارجي، والتعاطي معه بانفتاح فكري وتفاعل محسوب في إطار الثوابت التي شكلت قيمنا وحكمت سلوكياتنا وحددت طبيعة علاقاتنا بالآخر.

ومنعاً للأخطاء في الاجتهادات تم رفض الفتوى الفردية في المسائل العامة التي تمس مصالح الأمة حاضرها، ومستقبلها كقضايا الحرب والسلام، وأن يوكل كل ذلك إلى الجهات المؤهلة للفتوى والارتقاء بمستوى أدائها وفاعلية آليات عملها.

وتنفيذاً لهذه التوصيات كان لخادم الحرمين الشريفين وقفاته البطولية في مواجهة تحديات الانحرافات الفكرية

خطاب ألقاه على مؤتمر عقده مع أهل الحجاز ومكة المكرمة في ٨ من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٤٤ (يجب أن يصرح كل فرد بما في نفسه ويقول ما يعتقد أن فيه منفعة، فهذا أمر واجب على كل إنسان لأن مجال البحث والتدقيق يوصل إلى نتائج حسنة، فعلى كل إنسان الاجتهاد، ومن الله التوفيق.. ونحن دعونا لهذا المؤتمر للوقوف على الحقائق التي لها علاقة بصالح البلاد والعباد، وقد أدعنا بلاغاً للأهلين كي يقدموا كل ما يرونه من مصلحة البلاد عامة لتدرسوه وتبحثوه في هذا المؤتمر، وهذا من شأنه كشف الحقائق وتطبيب النفوس، وتبكيث الأعداء، أضف إلى ذلك أنها سنة).

ولم تخرج دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن هذا الهدف وهذه الغاية لتنظيم منتديات الحوار الوطني التي استضافها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني طالباً من جمهور العلماء والمثقفين والمثقفات وسائر المفكرين في شتى التخصصات وشؤون الناس والدولة أن يضعوا أمامه حقائق الواقع الذي يعيشه المواطنون خاصة الفقراء والبسطاء الذين يعايشون هموم حياتهم اليومية مع أفراد أسرهم حتى يرفع عنهم الفقر والحاجة، ويحميهم من تأثيراتها السلبية عليهم وعلى مجتمعهم السعودي الأمن ومنعاً لأية انحرافات سلوكية أو فكرية قد تظهر في حياتنا خاصة عندما تكون منتحلة اسم الدين وصفته إنها رؤية مليك قائد يستبق الأحداث ليمنع وقوعها. وهذا ما شجع المفكرين وخاصة علماء الدين على الدعوة إلى الاتفاق - أولاً - على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالخلو في الدين أو في عموم الفكر، الغلو الذي تتولد منه وبه ظواهر سلبية كظاهرة الإرهاب الدخيلة على حياتنا



... وأسس لنواة الحوار الهادف



... ولقاء أطراف المجتمع كافة

الملك عبدالله أراد
ترسيخ مفاهيم
الحوار والتسامح
في المجتمع
السعودي لتربية
الأجيال القادمة
على هذه القيم

ملتقيات الحوار
الوطني أسهمت
في تعزيز الجبهة
الداخلية في
الحرب ضد
الإرهاب والتطرف

بين الجهات الحكومية والأهلية.
٤ - العمل على وضع خطة وطنية للتوعية بحقوق المرأة، وإيجاد وثيقة وطنية تفصل الحقوق والواجبات الشرعية للمرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، ويوصي المشاركون مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالعمل على تنفيذ هذا وتكوين نخبة من المتخصصين في مجال العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية تناول تحرير المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع المرأة، وبناء وعي ثقافي يفصل بين العادات والتقاليد والأحكام الشرعية.

٥ - الدعوة إلى مراجعة وضع المرأة حين التقاضي في المحاكم من خلال تفعيل الخطط المتعلقة بإنشاء محاكم للأسرة بحيث توفر للمرأة الظروف الملائمة لخصوصيتها، والتوسع في إنشاء الأقسام النسائية داخل المحاكم بحيث تتولى استقبال النساء وتسجيل شكاوهن.

التأكيد على تضمين المناهج الدراسية الحقوق والواجبات الشرعية للمرأة مما يساعد على إشاعة المفاهيم الصحيحة لموقعها في المجتمع، وصياغة

والمحكوم.
■ قضية المشاركة الشعبية السياسية
■ قضية حقوق المرأة وواجباتها.
■ قضية التعليم.

فقد شهدت المدينة المنورة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ من شهر ربيع الآخر عام ١٤٢٥هـ الموافق من ١٢ إلى ١٤ من شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٤م فعاليات الحوار الوطني الثالث الذي استضافه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.. حيث صدرت عنه توصيات من أهمها:

١ - التأكيد على الأهمية الكبرى لدور المرأة في الأسرة واعتباره الوظيفة الأساسية، كما أن عملها وتكسبها حق مشروع ضمنه لها الإسلام الحنيف.

٢ - التأكيد على حق المرأة في الأمومة، وحققها في الزواج وفق تصور الإسلام، حيث يكون كل من الزوجين سكناً للآخر يتبادل معه المودة والرحمة، وحققها في بيت تكون هي راعية فيه، تمارس وظائفها الطبيعية:

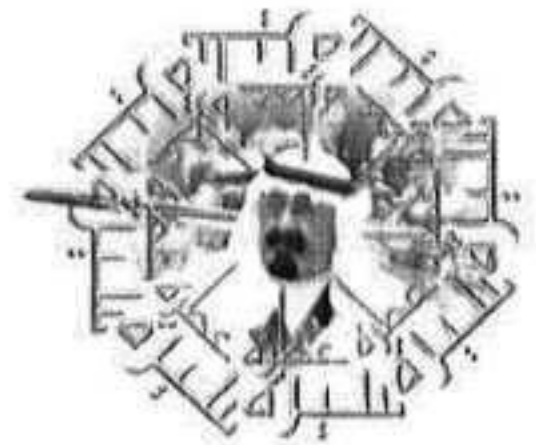
٣ - إنشاء هيئة وطنية متخصصة تعنى بقضايا المرأة والأسرة وتتولى تنسيق الجهود

التخصصات على أيدي العلماء والمفكرين المتخصصين، بما يضمن إشاعة روح التسامح، والوسطية، وتنمية المهارات المعرفية، للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدولية.. وقد أخذ بها جميعاً خادم الحرمين الشريفين تجاوباً مع من دعوا لتطوير هذه المناهج التعليمية التربوية بهدف بناء جيل محصن بالعلم والمعارف الصحيحة عن الدين والثقافة والحرية ضد الفكر المنحرف الذي يستغل مروجوه اسم الدين الحنيف وهو منهم ومن انحرافاتهم الفكرية بريء.

حقوق المرأة:

لم تقتصر دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإقامة حوارات وطنية تناقش بحرية وجرأة قضايا المواطن وطموحات المواطنين على حوار واحد أو اثنين وإنما امتدت إلى حوار وطني ثالث تناول كسابقيه، ولكن بتوسع وتخصص أربع قضايا جوهرية هي:

■ قضية العلاقة بين الحاكم



الحوار الوطني رسخ توسيع المشاركة

المنهاج
الدراسية
للبنات بما
يناسب طبيعة
المرأة ويهيئها
لوظيفتها في
الحياة.

٧- مراجعة
وتقويم
التخصصات في
التعليم
الجامعي
والمهني، وفتح
تخصصات
جديدة تلبي
احتياجات
المجتمع،
وتتوافق مع
طبيعة المرأة،
والدعوة إلى
افتتاح جامعات
نسائية في

المناطق مع تبني أنماط جديدة
في التعليم، مثل التعليم عن
بعد، والتعليم المستمر.

٨- التوسع في إنشاء
المعاهد المهنية النسوية التي
تناسب مع طبيعة المرأة،
وتحقق التكامل مع برامج
التنمية الاقتصادية
والاجتماعية، والعمل على توفير

٩- مراجعة القواعد واللوائح
المنظمة لعمل المرأة، وتوسيع
مجالاته بما يتناسب مع طبيعة
المرأة ولا يتعارض مع الضوابط
الشرعية، بما في ذلك مراجعة
أنظمة التقاعد والإجازات،
والعمل الجزئي وساعات العمل
والمناوبات.

١٠- تكليف جهات
الاختصاص بدراسة
وضع المواصفات العامة
المناسبة للمرأة، واقتراح
الآليات المناسبة لتمكين
المرأة من التنقل بيسر
وسهولة عند الحاجة.

١١- توسيع مشاركة
المرأة في إبداء الرأي،
والمشاركة في قضايا
الشأن العام وفق ضوابط
الشريعة الإسلامية وبما
يتناسب مع المتغيرات
الاجتماعية والاقتصادية
والثقافية للمجتمع.

١٢- تشجيع قيام
المؤسسات والجمعيات
التطوعية التي تعنى
بالأسرة وحل مشكلاتها.

١٣- إقامة مراكز
ثقافية واجتماعية في
المدن والمحافظات

فرص عمل ووظائف نسائية
تستوعب مخرجات التعليم
والتدريب بما يحقق الحياة
الكريمة للأسرة، ويسهم في
تحقيق أهداف التنمية الشاملة
مع الاستفادة من التطور التقني
والاتصال الإلكتروني وتطويعه
لتطوير عمل المرأة من خلال
العمل عن بعد.



المرأة حظيت باهتمام ملحوظ في ملتقيات الحوار الوطني

المصدر : اليمامة - ملحق خاص

التاريخ : 18-02-2006 العدد : 0

الصفحات : 53 المسلسل : 16

والمراكز لنشر الوعي في صفوف النساء والاهتمام بتطوير قدراتهن وتطوير مراكز الإرشاد الاجتماعي لتتولى تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية، وتقديم الاستشارات المتخصصة في مجال المرأة والأسرة.

١٤ - اهتمام الجهات الحكومية والخيرية بمشكلات المرأة الفقيرة، وتوفير الدعم اللازم لها، وإيجاد فرصة عمل ذاتية تحقق لها سبل العيش الكريم.

١٥ - تطوير الأنظمة المستمدة من الشريعة الإسلامية وإقرارها لخطر العنف ضد المرأة بجميع أشكاله مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه الأنظمة وإجراء البحوث والدراسات حول ظاهرة العنف ضد المرأة، وعقد المؤتمرات، والندوات ذات الصلة بالموضوع.

١٦ - دعوة وسائل الإعلام إلى إبراز قضايا المرأة والتعريف بحقوقها وواجباتها، ودورها في بناء الأسرة والمجتمع على هدى من نور الإسلام ومبادئه السامية.

جميع هذه التوصيات عبرت بصدق عن كل الدوافع التي حدث بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لطرح مشروعه الفكري، الثقافي السياسي، الاقتصادي/ الاجتماعي/ العلمي لفتح حوارات وطنية تتبناها مراكز تحمل اسم الملك الوالد المؤسس عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل وتنتشر في جميع مدن المحافظات، أي أن الحوارات تنتقل إلى من تعالج قضاياهم وهمومهم في أماكن أعمالهم وسكنهم ليكونوا قريبين من المناقشات، بل ومشاركين فيها حتى تتكامل أبعاد الصورة، ويتضح حجم المشكلة بما يساعد على تحليلها ووضع الحلول الملائمة لها.

الهدف: توسيع المشاركة:

ولم يكن من الصعب على خادم الحرمين الشريفين أن يكتفي بدعوة مجموعة محدودة من العلماء المختصين في قضية ما من قضايا الحكم والسياسة أو قضايا التعليم والمجتمع يستمع إليهم ويتلقى منهم وجهات نظرهم ثم يتخذ قراراته.. ولكنه أثر أن يتوسع ما عون المشاركة الشعبية في مثل الأمور الحيوية التي تتعلق بالسياسة الاستراتيجية للحكم وواجبات الحاكم تجاه حقوق مواطنيه، فجاءت منديات الحوارات الوطنية مبادرة غير مسبوقة بمثيل في الوقت الحاضر، كشفت عن ثراء الوطن برجاله العلماء والمفكرين والمثقفين وبنسائه العالمات المفكرات والمثقفات بدليل ما توصلت إليه هذه الحوارات الوطنية الفكرية من توصيات تعالج جميع المشكلات والقضايا بموضوعية وكفاءة مكنت الحاكم من أن يتوصل إلى القرارات المناسبة لمعالجة كل قضية، وحل كل مشكلة، فلقد جاءت توصيات الحوار الثالث الخاصة بقضايا المرأة رداً عربياً وإسلامياً وسعودياً حاسماً على المتاجرين بتلك القضايا واتخذوها أدوات ضغط على الحكومات العربية والإسلامية.

كما أن المعالجات والحلول التي وضعت لقضايا المرأة، والتعليم والإرهاب يمكن أن يستفاد منها في دول شقيقة تعاني من نفس القضايا والمشكلات وتوفر عليهم الوقت والجهد في البحث عن حلول، بل والبحث عن آليات تنفيذ.. فالتوصيات السعودية وضعت كل أمر في نصابه، دراسة وتحليلاً ومعالجة وحلاً وتنفيذاً.